

محاولة غلق النديم تكشف الحرب الشرسة على المنظمات الحقوقية المستقلة

منظمات حقوقية: نعمل في مناخ قمعي والدولة تسعى للتكثيف بنا بشتى الطرق

ترفض المنظمات الموقعة أدناه ما يتعرض له مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب من هجمة شرسة تستهدف عرقلة عمله، استناداً لقرار صادر عن وزارة الصحة بإغلاق المركز وإلغاء ترخيصه. وتعتبر المنظمات الموقعة أن ما يتعرض له المركز من تهديدات يأتي بسبب نشره لتقارير دورية عن حالات التعذيب وأوضاع السجون في مصر، ودوره الدؤوب في حصر أعداد ضحايا العنف والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والحاطة من الكرامة في أماكن الاحتجاز، سواء من قبل وزارة الداخلية أو غيرها من الأجهزة الأمنية بشكل منهجي غير مسبق.

عقد مركز النديم أمس الأحد ٢١ فبراير مؤتمراً صحفياً بمقر نقابة الصحفيين، حضره العديد من أهالي ضحايا التعذيب، وعدد من الداعمين لدور المركز وموقفه، فضلاً عن مجموعة من الشخصيات العامة والحقوقية والدبلوماسية. خلال المؤتمر استعرض المركز تفاصيل ما تعرض له يوم الخميس ١٨ فبراير، حيث توجه عدد من رجال الأمن بصحبه موظف من حي الأزكية لمقر المركز بشارع رمسيس، لتنفيذ قرار بغلق عيادة النديم، بناءً على قرار من إدارة العلاج الحر بوزارة الصحة، فيما طالب محامي المركز بتأجيل قرار الغلق حتى اليوم الاثنين الموافق ٢٢ فبراير ٢٠١٦ لحين استيضاح الأسباب.

كان مركز النديم قد أصدر في يناير الماضي تقريراً بعنوان [حصاد القهر](#) حول انتهاكات وزارة الداخلية وقوات الأمن على مدى عام ٢٠١٥، وتضمن التقرير الإشارة لـ ٣٢٨ حالة قتل خارج مقار الاحتجاز و١٣٧ حالة قتل داخل مقار الاحتجاز. وقد لاقى التقرير اهتمام إعلامي بالغ، بسبب ما تضمنه من بيانات ومعلومات حول انتهاك وزارة الداخلية وقوات الأمن للحق في الحياة والحق في سلامة الجسد والأمان الشخصي. وهو الأمر الذي نعتقد أنه كان المحرك الرئيسي لاستصدار قرار الغلق.

إن ما يتعرض له مركز النديم يأتي في إطار هجوم أوسع وضاري تشنه الحكومة والأجهزة الأمنية المختلفة ضد المنظمات الحقوقية المستقلة، بدأتها وزارة التضامن الاجتماعي في نوفمبر ٢٠١٤ بمحاولة إجبار تلك المنظمات على التسجيل تحت قانون الجمعيات الأهلية القومي رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢. وفيما نجحت الضغوط المحلية والدولية في تمرير موعد انتهاء المهلة المحددة من قبل الوزارة لإنهاء عمليات التسجيل (١٠ نوفمبر ٢٠١٤)، دون

أي عمل عدائي يُذكر من الحكومة، إلا أنه وفي خلال أقل من شهر من ذلك التاريخ، جددت الدولة هجمتها على المنظمات الحقوقية عن طريق إعادة إحياء قضية التمويل الأجنبي ٢٠١١، والتي على خلفيتها قرر قاضي التحقيق في ٢٠١٤ منع ٤ من العاملين بالمعهد المصري الديمقراطي من السفر، وتبع ذلك -على مدى عام ٢٠١٥- أكثر من استدعاء للتحقيق لموظفين آخرين في منظمات حقوقية أخرى من بينها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومركز هشام مبارك للقانون. ولا تزال تلك الحملة مستمرة، فقبل أسبوعين فقط تم منع الناشط الحقوقي البارز جمال عيد المحامي بالشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان من السفر بأمر من النائب العام، ودون إخطار مسبق أو إبداء أسباب.

تلك التهديدات والحرب غير المسبوقة على الحركة الحقوقية المصرية دفعت بعض المنظمات والجمعيات الأهلية إلى وقف نشاطها أو تغيير مسار عملها، أو نقل معظم أنشطتها إلى خارج مصر، الأمر الذي أضحى معه مجرد إصدار تقرير من تلك المنظمات قد يشكل تهديداً حقيقياً لوجودها.

المنظمات الموقعة تجدد تضامنها الكامل مع مركز النديم الذي يحتل مكانة محورية وأساسية في الحركة الحقوقية، كما تعلن استمرار دعمها وتوفير مواردها له في حالة غلقه، ليتمكن من الاستمرار في دعم المظلومات والمظلومين والناجيات والناجين من جرائم التعذيب وجرائم العنف الجنسي.

أن اتباع الدولة لسياسة القتل البطيء لمنظمات حقوق الإنسان يهدف في المقام الأول إلى إخراس كافة الأصوات النقدية لسجلها المشين في حقوق الإنسان، ومحاولة لإسكات أحد آخر المنافذ التي تعمل على إنصاف الضحايا، دون النظر لتوجهاتهم وانتماءاتهم السياسية. ومحاولة غلق مركز النديم بسبب فضحه لجرائم وزارة الداخلية لن يوقف الفضيحة التي فشلت الدولة بأجهزتها الإعلامية والأمنية في إخفائها، لتصبح المحاسبة وحدها عن تلك الجرائم هي الملاذ الأخير لوقف التدهور المستمر والمتسارع لأداء الجهاز الأمني في مصر والذي يقود البلاد إلى الهاوية.

المنظمات الموقعة

١. نظرة للدراسات النسوية
٢. الجماعة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون
٣. الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية
٤. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
٥. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية
٦. مجموعة المساعدة القانونية لحقوق الإنسان
٧. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

٨. المركز المصري لدراسات السياسة العامة
٩. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
١٠. مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف
١١. مركز حابي للحقوق البيئية
١٢. مركز قضايا المرأة المصرية
١٣. مركز وسائل الاتصال من أجل التنمية
١٤. المفوضية المصرية للحقوق والحريات
١٥. المنظمة العربية للإصلاح الجنائي
١٦. المنظمة العربية للإصلاح الجنائي
١٧. مؤسسة الحقانية للحقوق والحريات
١٨. مؤسسة المرأة الجديدة
١٩. مؤسسة حرية الفكر والتعبير